وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة زيان عاشور بالجلفة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

محاضرات في مقياس:

تاريخ الوقائع الاقتصادية

مقدمة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك ميدان العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير.

السداسي الأول

المحور الرابع

الوقائع الاقتصادية في مرحلة العصر الحديث

من إعداد

الدكتور: بن موفق زروق

الفهرس:

المحور الرابع

الوقائع الاقتصادية في مرحلة العصر الحديث 68

أولا- الوقائع الاقتصادية في ظل مرحلة الرأسمالية:	68
1. لمحة عن الرأسمالية	69
2. أسس الرأسمالية	70
3. أشكال الرأسمالية	71
ثانيا - الوقائع الاقتصادية في ظل الثورة الصناعية	72
1. تعريف الثورة الصناعية	76
2. أسباب قيام الثورة الصناعية في أوربا	77
3. مظاهر الثورة الصناعية	81
4. نتائج الثورة الصناعية	83
ثالثا: الوقائع الاقتصادية في مرحلة الاستعمار	86
1. تشكيلة القطاع الأجنبي المشتغل بالتصدير	88
2. تشكيلة القطاع الزراعي	92
3. تشكيلة القطاع الرأسمالية المحلية	93
رابعا : الوقائع الاقتصادية في مرحلة الامبريالية	96

المحور رقم 04

الوقائع الاقتصادية في مرحلة العصر الحديث

أولا- الوقائع الاقتصادية في ظل مرحلة الرأسمالية:

يصف ماركس الرأسمالية على أنها ثمرة التطور الصناعي والنقلة النوعية في وسائل الإنتاج المتخلفة في العصر الإقطاعي إلى الوسائل المتطورة في الثورة الصناعية والتي كانت ظهور الرأسمالية فيها كأحد التبعات، عقب التوسع العظيم في الإنتاج بدأت الإمبريالية بالظهور من خلال وجود شركات احتكارية تسعى للسيطرة على العالم فبدأت الحملات العسكرية الهادفة لاحتلال أراضي الآخرين و تأمين أسواق لتلك الشركات و هذا فيما يعرف بالفترة الاستعمارية، ظلت ذيول هذا الاستعمار على الرغم من استقلال العديد من الدول لاحقا حيث مولت هذه الشركات

عدة انقلابات عسكرية في فترة الخمسينات و الستينات في دول أمريكا اللاتينية بهدف الحفاظ على هيمنتها على تلك الدول، تؤمن الأنظمة الرأسمالية بالفكر الليبرالي و هو انتهاج الرأسمالية كاقتصاد والديمقراطية كسياسة، تعتبر المقولة الفرنسية (دعه يعمل دعه يمر) هي الشعار المثالي للرأسمالية التي تعمل على حرية التجارة و نقل البضائع و السلع بين البلدان و دون قيود جمركية، كانت الشيوعية بتمسكها المفرط بالحد من الملكية التي بنظرها السبب الرئيسي لاستغلال الإنسان لأخيه الإنسان كرد فعل على التوسع المفرط في الملكية داخل النظام

الرأسمالي المنقسم لطبقتين الأولى ثرية و الأخرى فقيرة وعاملة اصطلح عليها كارل ماركس بـــ (البروليتاريـــا).

أ - لمحة عن الرأسمالية:

يشير مصطلح الرأسمالية بشكل عام إلى نظام اقتصادي تكون فيه وسائل الإنتاج بشكل عام مملوكة ملكية خاصة أو مملوكة لشركات تعمل بهدف الربح، وحيث يكون التوزيع، الإنتاج وتحديد الأسعار محكوم بالسوق الحر والعرض والطلب.

- ✓ **المنظور التاريخي ونشأة الرأسمالية**: مرت البشرية في تطورها بالنظم الاجتماعية – الاقتصادية الآتية :النظام البدائي المشاعي والنظام العبودي والنظام الإقطاعي والنظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي الذي لم يصمد طويلاً على الصعيد العالمي .والرأسمالية كمرحلة تاريخية، نشأت على أنقاض النظام الإقطاعي الذي أدى إلى تطور تقنيات الإنتاج في الزراعة، فتحسنت مجالات تربية الماشية والإنتاج الحيواني، كما تعمق التخصص وتقسيم العمل ضمن الحرفة الواحدة، وتطورت التجارة بين البلدان الأوربية وكذلك ما بين الشرق والغرب، مما أضاف عوامل حاسمة أدت إلى نشوء بذور العلاقات الرأسمالية.

إن جذور الرأسمالية منغرسة بالحروب والاستعمار وبتراكم الثروات والأموال، وبدافع الرغبة الجامحة بالربح. مع الحملة الصليبية الأولى، استفاقت أوربا المتخلفة المفككة الأوصال على ثروات الشرق الغني، وتوالت حملات حكامها على رؤوس جيوش من فلاحيهم الفقراء الطامحين بالتحرر من نير الإقطاع والفقر الشديد. لقد حققت الحروب الصليبية لأوربة مزايا جلية هيأت

الظروف لإحداث انقلابات جذرية وعميقة وبيئة مناسبة لقيام الثورة الصناعية فيما بعد. وفي القرن الخامس عشر توحدت مقاطعات إنكلترا وكذلك فرنسا وإسبانيا، وفيما بعد هولندا، وساعد في تقويتها، الاكتشافات الجغرافية وغزو المستعمرات، مما فتح لها أسواقاً خارجية ومصدراً للحصول على المواد الأولية وعلى كميات هائلة من الذهب والفضة أدت إلى التراكم «الأولي» لرأس المال، ساعد بدوره لاحقاً على الانتقال إلى أسلوب الإنتاج الرأسمالي.

وتعدّ الثورة الصناعية، التي بدأت في إنكلترا ومن ثم انتقلت إلى بقية دول أوروبا ثم إلى الولايات المتحدة واليابان، المفصل الأساسي في تطور النظام الرأسمالي، إذ أدت إلى إثراء الطبقة البرجوازية وتمركز رؤوس الأموال، وبالتالي إلى تدعيم أسلوب الإنتاج الرأسمالي.

- ✓ **تعريف الرأسمالية وتأسيسها:** الرأسمالية نظام اقتصادي ذو فلسفة اجتماعية وسياسية يقوم على أساس تنمية الملكية الفردية والمحافظة عليها، متوسعاً في مفهوم الحرية، ولقد ذاق العالم بسببه ويلات كثيرة، وما تزال الرأسمالية تمارس ضغوطها وتدخلها السياسي والاجتماعي والثقافي وترمي بثقلها على مختلف شعوب الأرض.

كانت أوروبا محكومة بنظام الإمبراطورية الرومانية التي ورثها النظام الإقطاعي.

- لقد ظهرت ما بين القرن الرابع عشر والسادس عشر الطبقة البرجوازية تالية لمرحلة الإقطاع ومتداخلة معها.
- تلت مرحلة البرجوازية مرحلة الرأسمالية وذلك منذ بداية القرن السادس عشر ولكن بشكل متدرج.

- فلقد ظهرت أولاً الدعوة إلى الحرية وكذلك الدعوة إلى إنشاء القوميات اللادينية والدعوة إلى تقليص ظل البابا الروحي.
- ظهر المذهب الحر (الطبيعي) في النصف الثاني من القرن الثامن عشر في فرنسا حيث ظهر الطبيعيون.

ب: أسس الرأسمالية:

- البحث عن الربح بشتى الطرق والأساليب إلا ما تمنعه الدولة لضرر عام كالمخدرات مثلاً.
- تقديس الملكية الفردية وذلك بفتح الطريق لأن يستغل كل إنسان قدراته في زيادة ثروته وحمايتها وعدم الاعتداء عليها وتوفير القوانين اللازمة لنموها واطرداها وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلا بالقدر الذي يتطلبه النظام العام وتوطيد الأمن.
- نظام حرية الأسعار وإطلاق هذه الحرية وفق متطلبات العرض والطلب، واعتماد قانون السعر المنخفض في سبيل ترويج البضاعة وبيعها.
- المنافسة الحرة بين المؤسسات والأفراد، من خلال المزاحمة التامة وآلية عمل قانون العرض والطلب في السوق.
- التوازن والتناغم ما بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، حيث تتحقق المنفعة للجميع، إذا حققها كل فرد بنفسه.
- حياد الدولة في النشاط الاقتصادي، والتي يجب أن يقتصر دورها على حماية الحدود وحفظ الأمن والنظام، ورسم الأطر وتشريع الأسس اللازمة لتسهيل النشاط الخاص للأفراد.

- فرضية الرشد والعقلانية في سلوك الأفراد والمشروعات عند اتخاذهم للقرارات الاقتصادية.

ومع أن هذه المبادئ كانت المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي في بدايات نشوء النظام الرأسمالي وفي مراحل تطوره في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، إلا أن المراحل المتقدمة لتطور الرأسمالية، أدت إلى نسف أهمها.

أ. أشكال الرأسمالية:

1. **الرأسمالية التجارية:** تتمثل العوامل التي أدت إلى نشوء الرأسمالية التجارية في ثلاث ثورات حقيقية بين القرنين الخامس عشر و السادس عشر

- **الثورة السياسية وانتصار مبدأ السيادة القومية:** لقد تمثلت الثورة السياسية التي شاهدتها أوروبا في انتصار مبدأ القومية وميلاد دول حديثة قومية، الأمر الذي أنهى قوة الإقطاع السياسية وأدى إلى تمركز السلطات في يد الملوك القوميين وزيادة نفوذهم في التدخل الاقتصادي استنادا على التعاليم المأخوذة من مذهب التجاريين في الحياة الاقتصادية تحقيقا لما تراه الدولة من المصالح القومية.
- **الثورة التجارية ومذهب التجاريين:** أدى توسع المدن ونشاطها وانتشار الطرق والمواصلات الجديدة إلى رواج التجارة حيث توسعت المبادلات فحقق بذلك التجار أكبر ربح مما خلف منهم طبقة ذات عقلية رأسمالية إذ تهدف أساسا إلى تراكم رؤوس الأموال بالإضافة إلى ذلك ساعد على تقوية تلك الطبقة، انتشار الأفكار الاقتصادية التجارية التي سميت على يد " آدم

سميث" بالفكر التجاري "المركنتلي" حيث أمدت هذه المدرسة المجتمع الأوربي بفكر اقتصادي جديد إذ حثت الدولة على زيادة رصيدها من المعدن النفيس وعلى سياسة فائض الميزان التجاري أي على الدولة أن تصدر إلى الخارج أكثر مما تستورد " .للملاحظة يري بعض المؤرخين الاقتصاديين أنه لولا نشاط الحروب الصليبية لما نهضت أوربا الحديثة كما نراها اليوم.

- **ثورة الكشوفات الجغرافية والتناقض الاستعماري:** أدت الكشوفات الجغرافية إلى خلق أسواق جديدة في وجه المنتجات الأوربية مما زاد في التوسع التجاري الدولي من جهة وإلى التنافس الاستعماري للمناطق الجديدة مما أدى إلى تكوين الشركات الاحتكارية الضخمة التي تحتكر النشاط التجاري في المناطق المعينة لها كشركة الهند الشرقية الإنجليزية وشركة الهند الشرقية الهولندية مثلا، كل ذلك زاد من قوة طبقة التجار وقوة نفوذ الاحتكارات التجارية وتحقق بذلك فائض في أرباح النشاط التجاري، وأصبحت طبقة التجار ذات نفوذ سياسي واقتصادي.

2. **الرأسمالية الصناعـــية:** من السمات الرئيسية للرأسمالية الصناعية نوجزها فيما يلي :

- سيطرة الاتجاهات الاحتكارية في الداخل والخارج، في الداخل لقد سيطرت الاحتكارات على النشاط الاقتصادي ككل (تجاري، زراعي، صناعي) إذ أصبح النشاط الاقتصادي في يد عدد قليل من الرأسماليين التجاريين. أما في ميدان التجارة الخارجية، فقد كانت سيطرة

الاحتكار كاملة حيث تم تطبيق قواعد ومقتضيات الاحتكار عن طريق الشركات الاحتكارية الأجنبية.

- قيام الاتجاه نحو الاستعمار والتوسع الخارجي، اتجهت الرأسمالية التجارية إلى الاستعمار والتوسع الخارجي والسيطرة سياسيا وعسكريا على البلاد الأجنبية حماية وخدمة لمصالحها الاقتصادية.
- وفرة ونمو رأس المال، نظرا لأهميته في النشاط الزراعي والصناعي والخدمات التجارية توسع النظام المصرفي وخاصة بعد تدفق الذهب والفضة من المستعمرات.
- فتح المجال أمام التفكير العلمي والتطبيق العقلاني في مختلف مجالات الحياة وخاصة بعد ضعف سلطة الكنيسة من جهة، وتراكم رؤوس الأموال من جهة ثانية التي أمدت البحوث بالأموال اللازمة.

3. **الرأسمالية المالـــية:** يرجع اصطلاح الرأسمالية إلى ظاهرة سيطرة المصارف على المشروعات الصناعية وانتشار الشركات المساهمة في نطاق الصناعة الأوربية وذلك خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر كما تميزت تلك الفترة بالدلائل الاقتصادية التالية :

- تمركز الإنتاج والرأسمال تمركزا أدى إلى نشوء الاحتكارات التي كان لها دورا كبيرا في التحكم وتوجيه الحياة الاقتصادية.
- اندماج الرأسمال المصرفي بالرأسمال الصناعي ونشوء الرأسمال المالي.
- تشكل اتحادات احتكارية عالمية بين الرأسماليين ،وانجاز تقسيم العالم بين الدول الرأسمالية الكبرى.

الأمر الذي تولد عنه احتكار مصادر المواد الخام وفتح مجالات واسعة لاستثمار رؤوس الأموال الأوربية في الخارج بأرباح عالية وفي مناطق غنية بمواردها وأسواقها . كل هذا أدى لظهور المشروعات الكبيرة ونمو الاتجاهات الاحتكارية في الصناعة وذلك بتقدم الثورة الصناعية، ونمو تنظيم الرأسمالية الصناعية، ظهر إلى الوجود العديد من المشروعات الضخمة التي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة مثل البنوك والمشروعات الصناعية الكبرى وغيرها، وبظهور هذه المشروعات الكبيرة الاحتكارية، ظهرت معها مشكلة التمويل التي وجدت حلا في نشوء الشركات المساهمة، إذ تحول بعدها تنظيم الصناعة من ملكية الأفراد إلى الملكية المساهمة، ثم تدخل البنوك في تمويل هذه المشاريع، ولم يقتصر الأمر على مجرد قيام الشركات المساهمة وسيطرة البنوك على النشاط الاقتصادي، بل أدى توسع المشروعات الرأسمالية في زيادة قوتها المالية ونفوذها الاقتصادي باستغلال مصادر المواد الخام ثم التحكم في أسعار السلع الصناعية والمحافظة عليها عند المستوى الذي يحقق اكبر ربح ممكن، الأمر الذي وجه النشاط الصناعي وغيره نحو قيام التكتلات والاحتكارات الاقتصادية .

ثانيا - الوقائع الاقتصادية في ظل الثورة الصناعية

كانت إنجلترا أسبق دول العالم في الثورة الصناعية، فقد ظهرت فيها تلك الثورة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، في حين أنها لم تظهر في فرنسا إلا في الربع الأول من القرن التاسع عشر، وفي ألمانيا في الربع الثاني منه، وفي بقية الدول بعد ذلك

1- **تعريف الثورة الصناعية**: يقصد بالثورة الصناعية التطورات الكبيرة التي عرفتها الصناعة في أوربا عامة وانجلترا خاصة ابتداء من منتصف

القرن الثامن عشر والتي أدت إلى حدوث تحول كيفي في فنون الإنتاج الصناعي، حيث تم الانتقال من الصناعة اليدوية التي تعتمد على عمل الإنسان(أدوات عمل بسيطة) إلى الصناعة الآلية التي تعتمد على الآلة التي تدفعها القوة المحركة .حيث عرفت أوربا في هذه المرحلة موجة عارمة من الاختراعات والاكتشافات ساهم إدخالها في مختلف فروع الصناعة إلى تطويرها(كصناعة الحديد وتعدين الفحم، صناعة المنسوجات، وتوليد الطاقة المحركة) الشيء الذي ساهم في حدوث زيادة هائلة في كل من الإنتاج والتكوين الرأسمالي وأصبحت الصناعة على إثرها النشاط الرئيسي في الاقتصاد الوطني.

2- أسباب قيام الثورة الصناعية في أوربا: يمكن إجمال الأسباب الأساسية لقيام الثورة الصناعية في أوربا فيما يلي:

العامل السكاني: عرف سكان أوروبا منذ أواخر القرن الثامن عشر زيادة كبيرة ومستمرة وذلك لانخفاض معدل الوفيات (توفر الرعاية الصحية خاصة في المدن) فزيادة عدد السكان تؤدي إلى توفر الأيدي العاملة، خاصة في ظل تمتع العمال بحرية اختيار الأعمال والانتقال من عمل إلى آخر،مما يساعد على نهضة وتقدم الصناعة. وعموما يمكن القول أن زيادة عدد السكان يؤدي إلى زيادة عرض العمل، وبذلك تجد المشروعات الجديدة والقديمة حاجتها من الأيدي العاملة بأجور معقولة . كذلك فإن زيادة عدد السكان تمثل زيادة في الطلب على السلع والخدمات وهو ما يعمل على اتساع نطاق السوق وبذلك تنمو الصناعة و لا يعوقها التخلص من فائض الإنتاج.

اتساع تجارة أوربا (الأسواق) الداخلية والخارجية:عند التطرق إلى الدور الذي لعبته تجارة أوروبا الداخلية والخارجية في التطور الصناعي في أوروبا، يجب الوقوف على أهمية الدور الذي تلعبه وسائل النقل والمواصلات وذلك على اعتبار أن تطورها يساهم في ازدهار التجارة الداخلية والخارجية، وتجدر الإشارة هنا إلى الطفرة النوعية والتقدم الحاصل على مستوى وسائل النقل والمواصلات سواء كانت مائية أو برية، حيث تمكنت الدول الأوربية من ربط أجزاءها المختلفة بوسائل نقل اقتصادية كالقطارات

والسفن، وكان النقل النهري يلعب دور كبير في ربط مختلف أج ا زء أوروبا، وكذا تم الوصول إلى الأسواق الخارجية بعد ظهور الناقلات الحديثة وخاصة السفن التجارية الضخمة وهو ما ساهم في اتساع الأسواق الداخلية والخارجية.فقد تطورت تجارة أوربا الداخلية والخارجية حتى شملت العالم القديم والجديد، وذلك بعد اكتشاف العالم الجديد والطريق المؤدي إلى الشرق عبر رأس الرجاء الصالح، وهو الشيء الذي ساهم في نمو الصناعة في القرنين 18 و 19 م، إذ تمكنت أوربا من خلالها الوصول بمنتجاتها إلى أسواق الدول المختلفة، فكلما كانت السوق قادرة على امتصاص عدد كبير من المنتجات كلما مال حجم المشروعات إلى الكبر، حيث ساهم اتساع نطاق السوق نتيجة للطلب الكبير على السلع في جعل الإنتاج نمطي وأمكن بالتالي إدخال الآلات تدريجيا في العمليات الإنتاجية لمواجهة الطلب المتزايد، خاصة إذا علمنا أن انخفاض أثمان السلع

الصناعية نتيجة للإنتاج الكبير وانخفاض تكاليف الشحن أدى إلى توسع كبير في الطلب على السلع الصناعية وربما بنسبة تفوق نسبة الانخفاض في الأثمان حيث أن الطلب على تلك السلع كان كبير المرونة، كما أن الزيادة في الدخول التي نجمت عن التوسع في الإنتاج في كافة دول العالم الصناعية أو الزراعية أدت إلى التوسع في الطلب على المنتجات الصناعية حيث أن الطلب على هذه الأخيرة كان يتمتع بمرونة دخلية كبيرة، وبذلك يكون اتساع السوق قد ساعد على التصنيع والتوسع في الإنتاج.

وفرة رؤوس الأموال وإمكانيات التراكم الرأسمالي: كان من أهم النتائج التي ترتبت على اتساع تجارة أوروبا الداخلية والخارجية أن ازدادت أرباح وثروات أصحاب المصانع وشركات النقل والتجار والوسطاء، وبذلك تجمع لدى أوروبا مبالغ طائلة وأموال كبيرة لمقابلة ما تحتاج إليه الصناعة من أموال، حيث توفرت رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار في إنتاج سلع استهلاكية، وكذا إنتاج العدد والآلات(السلع الإنتاجية أو الرأسمالية)،بالإضافة إلى رؤوس الأموال اللازمة لتمويل عمليات البحث والتطوير، هذا وقد كانت ندرة رأس المال لدى معظم الدول الأوروبية العائق الأساسي أمام قيام الصناعة، وتجدر الإشارة إلى أن الصناعة في أوروبا نمت نموا كبيرا عندما تمكنت الصناعة القائمة من تحقيق أرباح وفيرة أعيد استثمارها في إقامة صناعات جديدة، حيث كانت أرباح المنشآت تمثل المصدر الرئيسي لمواجهة حاجات الصناعة الناشئة. ومن الأمور الأخرى التي ساهمت في تمويل الصناعة قيام وظهور شركات المساهمة التي استطاعت أن تجمع المدخرات من

صغار وكبار المدخرين على حد سواء، كما أن نشأة البنوك وقيامها بوظيفتها التقليدية المتمثلة في الحصول على الودائع من الأفراد والهيئات وإعادة إقراضها لتمويل الاقتصاد ساهم مساهمة فعالة في ازدهار الصناعة في أوروبا.

الحرية الاقتصادية وعدم التدخل الحكومي: تؤدي الحرية الاقتصادية وعدم التدخل الحكومي إلى المنافسة الحرة بين البائعين والمشترين في السوق الذي بدوره يكفل تحديد الثمن الذي يحقق التوازن بين العرض والطلب دون أن يكون لأي فرد بائعا كان أو مشتريا أي أثر في تحديده . ولا يوجد بالتالي أي داع لتدخل الحكومة من أجل تحديد ثمن عادل لأي سلعة أو أجر عادل لأي نوع من أنواع العمل. وفي ظروف المنافسة الحرة يسعى المنتجون إلى تحسين وسائل إنتاجهم بقصد تخفيض التكاليف حتى يحققوا أكبر قدر من الأرباح .ويضطر كل منتج إلى متابعة غيرة في استخدام الوسائل الحديثة في الإنتاج حتى يحافظ على تكاليف إنتاجه عند مستويات تنافسية. وتؤدى المنافسة إلى انخفاض تكاليف المعيشة بقضائها على المنتجين غير الأكفاء في أي مجال من مجالات الإنتاج.

تطور علمي واكتشافات علمية: شهدت صناعة النسيج تطورا كبيرا بفعل الاختراعات التقنية التي مست عمليتي الغزل والنسيج مثل ابتكار مغزل جيني والنول الآلي.كما تطورت الصناعة التعدينية أمام بعض التجديدات :حيث تمكن "أبرهام داربي" من إنتاج الفولاذ (الحديد المصفى) في حين استطاع هنري كورت من الحصول على مادة الصلب.إضافة إلى أن المحرك البخاري شكل أهم اختراع في القرن 18

م .وتم ذلك بفضل أبحاث كل من "نيوكمن" و"جيمس واط"... وقد استخدم المحرك البخاري في مختلف الصناعات وفي السكك الحديدية والملاحة البحرية. وباكتشاف آلات الإنتاج المتطورة واستخدامها في الصناعة، كل ذلك أدى إلى ازديادها وازدهارها.

3. مظاهر الثورة الصناعية:

كان من أهم مظاهر الثورة الصناعية ما يلي:

✓ **ظهور نظام المصانع الآلية وكبر حجم المشروعات:** بقيام الاختراعات العلمية العظيمة في القرن 18 م واستخدام الآلة التي تحركها الطاقة والتي كانت على درجة عالية من القوة الإنتاجية، ظهر وازدهر نظام المصانع الآلية .فقد تمكن أصحاب المصانع وكبار الحرفيين من إقامة الصناعة الجديدة وأصبحوا يمثلون طبقة الرأسماليين، أما صغار أصحاب الحرف فاضطروا إلى العمل في المصانع كعمال مأجورين، وتحولت وحدات الإنتاج في أوربا إلى المصنع الكبير، حيث كان كبر حجم الوحدات الإنتاجية(المصانع)من أهم مظاهر الثورة الصناعية. فبعد أن كان المشروع يستخدم عددا محدودا من العمال .أصبح يوظف المئات، وبمرور الوقت أصبح آلاف العمال يعملون في المصنع الواحد، حيث تشير تقديرات عام 1830أن عدد العمال في مصانع القطن كان يقدر بحوالي 175 عاملا، و 93عاملا في مصانع الحرير و 45 عاملا في مصانع الصوف، أما مصانع الحديد فكان عدد العمال بها في حدود 1500إلى 2000 عاملا.وعلى المستوى القطري فان السمة الغالبة على الصناعة الألمانية مثلا هي كبر حجم المشروعات، فقد قام التوسع الصناعي فيها نتيجة لامتصاص المصانع الكبيرة فيها للمصانع الصغيرة(الاندماج والتكامل)، أما الصناعة

في فرنسا فكانت وحداتها تميل نسبيا إلى الصغر، لذلك كان عدد العمال فيها محدودا، ولعل أهم الأسباب التي كانت و ا رء ذلك هو الندرة النسبية للفحم الحجري وتفضيل الفرنسيين التخصص في إنتاج السلع الكمالية التي تحتاج إلى مهارات وفنون إنتاج عالية.إن تحول الصناعة إلى الصورة الجديدة أدى إلى وجود طبقة اجتماعية جديدة هي طبقة المديرين وذلك بعد أن تعقدت مشكلة إدارة المصانع الكبيرة مما دفع بالمالكين والمساهمين بأن يتعهدوا إلى أصحاب الخبرة بإدارة مشروعاتهم.

✓ **ظهور النزعات الاحتكارية في الصناعة:** لقد أدى تطور وسائل النقل والمواصلات إلى جعل العالم سوقا واحدة يتنافس فيها الكثير من المنتجين من مختلف دول العالم، وقد أدى التنافس بينهم إلى تسابقهم نحو تخفيض الأسعار وهو ما أدى بدوره إلى تخفيض الأرباح بل وتحقيق خسائر في الكثير من الحالات، وهو ما دفعهم إلى التكتل والإتحاد وعقد الاتفاقيات المختلفة والدخول في أشكال الترست والكارتل بقصد القضاء على المنافسة والتحكم في الأسعار وذلك لضمان تحقيق المستوى المنشود من الأرباح، والواقع أن التكتلات الاحتكارية انتشرت بشكل كبير خاصة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية وبصورة كبيرة خاصة في كل من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

✓ **في ألمانيا:** قامت وازدهرت نقابات إنتاجية تعرف باسم الكارتل، كان غرضها منع المنافسة بين المنتجين عن طريق عقد اتفاقات خاصة بتوزيع الأسواق والأسعار وتنظيم الإنتاج(تحافظ الشركات الداخلة في الكارتل على شخصيتها القانونية واستقلالها المالي والإداري)حيث تقيد حرية وسلطات الشركات بعد انضوائها تحت ا رية هذا التنظيم

الاحتكاري وتوقيعها اتفاقيات، وقد انتشرت هذه الاحتكارات بشكل كبير في صناعة التعدين والحديد والصناعات الكهربائية والبنوك وأدت هذه السياسة إلى كبر بعض المشروعات لدرجة تقترب من الاحتكار الكامل.

✓ **في الولايات المتحدة الأمريكية:** فقد ظهرت الاحتكارات في شكل ت ا رست وهو تنظيم عكسي لنظام الكارتل، حيث تفقد المشروعات الداخلة فيه شخصيتها الاعتبارية واستقلالها المالي والإداري بحيث تندمج الشركات المتعاقدة وتصبح مشروعا واحدا وتحت إدارة موحدة تقوم برسم سياسات الإنتاج والتسعير....وقد سارعت الولايات المتحدة انطلاقا من مبدأ رفض الاحتكار إلى إصدار قوانين لمحاربة الترست من خلال قانون شومان في 1890 ثم قانون كلايتون سنة1914 .

4 - **نتائج الثورة الصناعية**: كان للثورة الصناعية العديد من الآثار والانعكاسات المباشرة وغير المباشرة على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية نقوم بحصرها فيما يلي :

✓ **زيادة الثروة القومية لدى أوروبا وزيادة قوتها الحربية:** ا زدت ثروات بلدان أوروبا نتيجة للثورة الصناعية وأصبحت الدول غنية بمصانعها ومناجمها متمتعة بمقدرة إنتاجية عالية، حيث لم يقتصر الإثراء على أصحاب رؤوس الأموال فقط، بل حققت الدول زيادة كبيرة في إراداتها من الضرائب المباشرة وغير المباشرة. ونظرا لما حققته هذه الدول من أرباح وفيرة وخاصة انجلترا وفرنسا فإنها وظفت قدرا كبيرا من هذه الأموال في زيادة قوتها العسكرية والحصول على مستعمرات واسعة عادت على

اقتصادياتها بمكاسب عديدة.

- **ارتفاع مستويات المعيشة:** بالرغم من أن الثورة الصناعية ا زدت من أهمية الآلات ونفوذ أرباب العمل وكان العامل في الغالب تحت رحمة أصحاب المصانع، إلا أنها مهدت لتجمع العمال وتوحدهم، حيث أصبحوا قادرين على الحصول على أجور وشروط عمل أحسن مما كانوا ليحصلوا عليها لو كانوا متفرقين، وعلى العموم يمكن القول أن الثورة الصناعية حققت زيادة ملموسة في مستويات المعيشة الحقيقية وذلك عن طريق زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي الذي أغرق الأسواق ونجم عنه انخفاض في الأسعار وبالتالي زيادة القدرة الشرائية الحقيقية للنقود.
- **شدة الخلاف بين العمال وأصحاب الأعمال:** في الغالب ينشأ الخلاف بين العمال وأصحاب الأعمال، كون العمال الذين اجتمعوا حول المصنع و بدأو يناقشون أوضاعهم يطالبون بزيادة الأجور وتحسين شروط العمل، ومن الناحية الأخرى يحاول أصحاب الأعمال الضغط على العمال حتى تزيد أرباحهم وتنمو استثماراتهم، لذلك رأى العمال ضرورة التكتل في النقابات والاتحادات العمالية التي تدافع عن مصالحهم، حيث تتعدى مطالبة النقابة أرباب العمل برفع الأجور وتحسين أوضاعهم إلى مطالبة الدولة وإقناعها بسن التشريعات التي تنظم علاقاتهم بأرباب العمل كما تسعى في الغالب النقابات العمالية لدى السلطات من أجل حماية الصناعة أو إعانتها أو رعايتها بأي صورة، لكي تنشط الصناعة وتصبح قادرة على مقابلة مطالب العمال وهذه الفكرة الحديثة آمنت بها

بعض النقابات ومؤداها أن تحسن مستواهم المعيشي لا يتأتى إلا إذا تقدمت الصناعة.

- ✓ **تركز السكان في المدن:** زد عدد سكان دول أوروبا الصناعية بصورة واضحة خلال القرن 19 ، كما أن نسبة كبيرة من السكان تركزت في المدن فلقد زاد سكان انجلترا وألمانيا وبلجيكا في السنوات من 1801 إلى 1901، ففي نهاية القرن التاسع عشر كان سكان المدن يشكلون ثلثي سكان ألمانيا وثلاث أرباع سكان انجلترا ونصف سكان فرنسا.
- ✓ **نمو التجارة الخارجية:** وتعتبر سبب ومظهر ونتيجة للثورة الصناعية، فقد ازدهرت تجارة أوروبا الخارجية نتيجة لازدهار صناعتها، وحدث أن أصبحت السمة الغالبة عليها أنها تصدر مواد ومنتجات صناعية وتستورد مواد أولية لازمة لصناعتها.
- ✓ **تطور الزراعة الأوربية:** إن قيام ثورة صناعية في أوروبا أدى إلى حدوث تطور كبير على مستوى وسائل ونظم الزراعة الأوربية استحق أن يطلق عليه بالثورة الزراعية، حيث حدث تطور كبير في الزراعة الأوربية في القرن التاسع عشر، وذلك نتيجة لإتباع الوسائل العلمية وتطبيق النظم الجديدة التي تجمعت عن الثورة الصناعية، حيث أدى اكتشاف الأسمدة الكيميائية وتطوير نظم صرف حديثة وإدخال الآلة إلى العمل الزراعي إلى تقدم وازدهار الزراعة.
  - ✓ **في انجلترا:** اعتبارا من القرن 18 تحقق الانتقال إلى نظام الزراعة الفردية أو الرأسمالية وتم القضاء نهائيا على نظام الزراعة الإقطاعية وانتشرت الم ا زرع التي تدار بطريقة رأسمالية.

- ✓ **في بريطانيا:** مالت الملكيات الزراعية إلى الكبر وانتشرت المزارع الكبيرة، وذلك ا رجع لعدة أسباب أهمها يتعلق بنظام الإرث السائد في بريطانيا والتوسع في حركة التسييج بالإضافة إلى اعتبارات أخرى.وهذا عكس الزارعة في باقي البلدان الأوربية التي مالت فيها الملكيات الزراعية إلى الصغر، ففي فرنسا مثلا فقد تم الانتقال فيها إلى نظام الزراعة الرأسمالية بعد الثورة الفرنسية.

➢ ثالثا: الوقائع الاقتصادية في مرحلة الاستعمار

بدخول الرأسمالية مرحلة الاحتكار حيث تم تزايد رأس المال عبر عمليات التزاوج التي حدثت بين رأس المال المصرفي ورأس المال الصناعي، وزادت درجة تركزه وتمركزه تتعاظم أهمية التوسع الخارجي. هنا لم تعد أهمية هذا التوسع قاصرة على البحث عن منابع لتصريف فائض الإنتاج البضاعي الذي تضيق الأسواق الداخلية بالدول الرأسمالية عن استيعابه، أو البحث عن مواد خام وغذائية رخيصة فحسب،، بل تتعاظم أهمية تصدير رأس المال حتى تستمر عمليات التراكم.

فالتطور السريع الذي طرأ على قوى الإنتاج تقابله حدود ضيقة لمجالات التصريف لسلعي بالداخل، واستمرار تراكم رأس المال بصفة مستمرة، وهي احد الخصائص الأساسية لنمط الإنتاج الرأسمالي يصطدم بعقبة اتجاه معدل الربح نحو الانخفاض.

ومن هنا تحاول الدول الرأسمالية استخدام الوسائل الاقتصادية والسياسية والعسكرية لإخضاع البلاد والمناطق التابعة وتكييف بنياتها الإنتاجي والاجتماعي لمواجهة هذه المشكلات التي تعترض تشغيل نمط الإنتاج الرأسمالي، وعلى هذا

الأساس شهدت الفترة الواقعة بين انتهاء الثورة الصناعية حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى صراعا حول الاستيلاء على المستعمرات.

ففي بداية القرن العشرين كانت الدول الرأسمالية قد احتلت نسبة 90% من مساحة إفريقيا و99% من الهند الغربية وحوالي 56% من آسيا. وزادت المنافسة بين دول الرأسمالية (إنجلترا-فرنسا) وبالذات في آسيا والشرق الأوسط و إفريقيا بعد زوال الإمبراطورية العثمانية.

إن هذه المستعمرات لعبت دورا هاما في تطوير اقتصاديات المتربولات وذلك من خلال ما وفرته من مواد خام وغذائية رخيصة و من أسواق واسعة لتصريف المنتجات الفائضة ومن فرص مربحة لرؤوس الأموال المصدرة إليها، وفي هذه الحالة يصبح من الممكن لمستويات الأجور أن ترتفع بالبلاد الرأسمالية دون أن تتأثر كثيرا معدلات الربح.

وتكون نتيجة ذلك توسيع قدرة الأسواق الداخلية بهذه البلاد على استيعاب الإنتاج الرأسمالي كما أن التوسع في تصدير رؤوس الأموال للاستثمار في المستعمرات يتكفل وقف نزوح معدل الربح نحو الهبوط في الأجل المتوسط والطويل.

وبذلك يكون الاستعمار هو الحل الجزئي لتناقضات النظام الرأسمالي، وفاعلية هذا الحل تظل محكومة في النهاية بالتطور غير المتكافئ الذي يشكل من خلال علاقة العواصم الرأسمالية بالبلدان التابعة، حيث تخصص بلاد العواصم الأولى في إنتاج السلع المصنعة بينما تتخصص الثانية في إنتاج المواد الخام، وبحيث تكون البلاد الثانية تابعة للبلاد الأولى ومندمجة فيها.

وهذا هو في الحقيقة الإطار الذي ستقوم عليه النظام الرأسمالي العالمي خلال الحقب التالية، و من المؤكد أن آليات التي استخدمتها الدول الرأسمالية لإخضاع البلاد والمناطق التابعة و المهيمن عليها لشروط تراكم رأس المال بمراكز الرأسمالية المهيمنة، وما ترتب على تلك الآليات من تنظيمات وقوانين وعلاقات اقتصادية واجتماعية وسياسية أصبحت تتكفل فيما بعد بإعادة إنتاج نمط تقييم العمل الدولي اللامتكافئ بين البلاد الرأسمالية والمسيطرة والبلاد المسيطر عليها.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: ما إذا كان تأثير هذا الغزو الوحشي الذي مارسته البلاد الرأسمالية الصناعية على حركة التطور الاقتصادي و الاجتماعي في البلاد والمناطق التي هيمنت عليها، وبخاصة إذا نظرنا إلى المسألة من حيث مدى هذا التأثير على اعتماد هذه البلاد والمناطق على ذاتها؟ هنا نجد في الواقع حزمة من التأثيرات، بيد الكشف عن الخيوط الأساسية لتلك التأثيرات يتطلب منا البحث عنها في مجال التشكيلات الاجتماعية للإنتاج والعلاقات القائمة والعلاقات بين هذه التشكيلات في ضوء الهيمنة الاستعمارية وسوف نبحث عن هذه التأثيرات على مستوى ثلاث تشكيلات أساسية وهي:

1- تشكيلة القطاع الأجنبي المشتغل بالتصدير.

2-تشكيلة القطاع الزراعي.

3-تشكيلة القطاع الرأسمالية المحلية.

وسوف بشرح هذه العناصر بشيء من التفصيل فيما يلي:

1-3 تشكيلة القطاع الأجنبي المشتغل بالتصدير:

نجد أن هذا القطاع يقوم بإنتاج وتصدير المواد الخام المعدنية والزراعية، فهنا نلاحظ أن هذا القطاع قد تمت نشأته من خلال رؤوس الأموال الأجنبية التي وفرت إلى تلك البلدان من اجل تلبية الحاجات المتزايدة للبلاد الرأسمالية من هذه المواد.

وهو قطاع ينتج قيمة تبادلية، ويقوم على الملكية الخاصة الأجنبية وعلى العمل الأجير وقد تركز نشاطه إما في المناجم لإنتاج المواد المعدنية وإما في القطاع الزراعي لإنتاج الخامات الزراعية والغذائية. وقد حدث إفراط شديد في نمو هذا القطاع، بحكم ما تهيأ له من معدلات مرتفعة للأرباح تفوت تلك المعدلات التي تسود في البلاد الرأسمالية الصناعية صاحبة رؤوس الأموال المستثمرة في هذا القطاع، وقد أصبح هذا القطاع بحكم نسبة ما ينتجه إلى الناتج المحلي الإجمالي، وبحكم مدى مساهمة في صادرات الدولة، هو القطاع المسيطر على الاقتصاد النامي من هنا فقد أصبحت حركة النشاط الاقتصادي تتوقف على ما يحدث في هذا القطاع من حيث صلته بالاقتصاد الرأسمالي العالمي، ومع ذلك فإن هذا القطاع هو في الحقيقة جزء عضوي من عمليات الإنتاج وإعادة الإنتاج بالبلاد والرأسمالية المهيمنة عليه. أنه ليس إلا امتداد جغرافيا للبلاد صاحبة رؤوس الأموال المستثمرة فيه، فهو: -أي هذا القطاع- لا ينتج من أجل الوفاء بحاجة السوق المحلي،وإنما بغرض إمداد الاقتصاديات الرأسمالية الصناعية بالمواد الخام اللازمة ولإمداد السكان في تلك الاقتصاديات بالمواد الغذائية الرخيصة.

كما أن الفائض الاقتصادي الذي يتحقق فيه لا يبقي داخل الدولة، وإنما يعاد تصديره إلى العواصم الاستعمارية.

وقد تمثل هذا الفائض في الأرباح والفوائد المحولة للخارج، وفي تحويلات جانب كبير من أجور ودخول العمال والفنيين الأجانب المشتغلين فيه، فضلا عن المبالغ التي كانت ترسلها المشروعات الأجنبية للخارج للاحتفاظ بها في شكل احتياط ضد تخفيض قيمة العملة المحلية.

ناهيك على أنه، من ناحية التكنولوجية، فإن عملية تعويض الاهتلاك الذي يحدث في رأس المال الثابت لهذا القطاع لا تتم من داخله أو من داخل الدولة المتواجد فيها، حيث لا توجد أصلا صناعة لأدوات الإنتاج، وإنما التعويض يحدث من خارج الدولة، من العوامل التابع لها هذا القطاع.

كما أن النفقات الاستثمارية لهذا القطاع كانت تنفق بأكملها في الخارج لاستيراد المعدات والخبرة الفنية. من هنا فإنه بالرغم من ضخامة حجم الدخول المولدة في القطاع، إلا أن النسبة الحقيقية من تلك الدخول التي تذهب إلى الإنفاق المحلي بالاقتصاد المتخلف الذي يتواجد فيه هذا القطاع، كانت نسبة تافهة. وليس غريبا والحال هذه أن يخلص عدد كبير من كتاب الفكر التنموي الحديث إلى القول: بأن النمو المفرط الذي يحدث في هذا القطاع كانت ثماره أساسا تعود إلى البلاد الرأسمالية الصناعية التي استثمرت أموالها فيه. ورغم النمو المفرط الذي حدث في القطاع الأجنبي المنتج للتصدير، إلا أن هذا النمو لم تكن له أية آثار انتشارية، خلفية أو أمامية على سائر القطاعات الأخرى، حيث كان بينه وبين تلك القطاعات ما يشبه الانتقال الشبكي.

إن التاريخ يشير إلى أنه في بعض الحالات يشهد بعض الدول المتخلفة بعد نشأة هذا القطاع التصديري فترات ازدهار لامعة، وعلى الأخص في الفترات التي كان يرتفع فيها الطلب العالمي على المواد الأولية التي ينتجها هذا القطاع، عندما يتزايد مستوى الطلب على المنتجات الصناعية التي تدخل هذه المواد في إنتاجها، ولكن نظرا لأن إنتاج هذه المواد الأولية لم ينشأ حوله في البلد المتخلف أية مجموعة متكاملة، فإنه ما أن تفقد هذه المادة الخام أهميتها النسبية في المراكز الرأسمالية وفي السوق العالمي، حتى تبدأ عملية انهيار واسعة للمناطق المنتجة لها فيسودها الانحطاط والركود، وخير مثال على هذا الانحطاط والركود نضرب المثليين التاليين:

- فقد كان هذا هو الحال شمال شرق البرازيل في القرن السابع عشر، إذ كانت هذه المنطقة منطقة ازدهار حقيقية، لكنها فما أن فقد الاقتصاد السكري تلك الأهمية النسبية التي يتمتع بها، حتى غرقت المنطقة في سبات عميق، قبل أن تتحول إلى منطقة جرداء.
- كما كان هو الحال كذلك في السنغال، كانت منطقة النهر في عصر تجارة الصمغ منطقة مزدهرة، ولكن عندما استبدل الصمغ الطبيعي بمنتجات تركيبية، تحولت المنطقة إلى منطقة مصدره لأيدي العاملة ذات الأجر الرخيص.
- والفرق بين هذه الحالات والحالات التي يمكن أن تحدث في البلاد الرأسمالية الصناعية هو أنه في البلاد الثانية يمكن تجاوز هذه بالتحول إلى أنشطة أخرى منتجة نظرا لما توفره البنية التحتية من إمكانيات كبيرة وحتى تكتمل الصورة لابد من الإشارة إلى أن الفئات الاجتماعية المحلية التي ارتبطت

مصالحها بالتعامل مع القطاع الاستثمارات الأجنبية المشتغلة بالإنتاج من أجل التصدير، قد توفر لديها قدر لا بأس به من الدخول المرتفعة.

وقد خلقت تلك الدخول هيكلا موازيا للطلب على السلع الترفيهية والاستهلاكية المستوردة من الخارج، وبصورة عامة، فإن ضمان إعادة إنتاج علاقات النهب التي مارستها هذه الاستثمارات الأجنبية قد ارتكز إبان المرحلة الاستعمارية بالعنف المنظم أي من خلال خلق مؤسسات وتشريعات وتنظيمات واتفاقيات جائرة ونظم ضريبية ونقدية وجمركية تسهل عملية نقل الفائض الاقتصادي للخارج.

وهكذا تدخل البلاد التي وقعت فريسة لغزو رؤوس الأموال الأجنبية التي استثمرت في قطاع التصدير المنتج للمواد الأولية، وعملت على تشويه مسارات نموها، وذلك من خلال الآثار التي نجمت عن النشاط الوحشي لتلك الأموال في فقدان هذا القطاع.

- نقل الفائض الاقتصادي إلى العواصم الاستعمارية.
- خلخلة الصلة بين قطاع المنتج للتصدير وسائر القطاعات الأخرى.
- تزايد الاستيراد نحو العالم الخارجي في السلع الوسيطة والكمالية والاستهلاكية.
- فقدان السيطرة على المواد الاقتصادية ومجالات تخصيصها.

2-3 **تشكيلة القطاع الزراعي**:

إذا تحدثنا عن التشكيلة الاجتماعية للإنتاج في القطاع الزراعي أثناء فترة الاستعمار الذي تستبعد منه مزارع المعمرين التي تدار لحساب المشروعات الأجنبية فسوف نلاحظ أن هذا القطاع ظلت تسوده عموما علاقات الإنتاج

السابقة على الرأسمالية، وهذا يعني أن الإنتاج فيه كان يتم بغرض خلق قيم استعماليه تشبع حاجات المنتجين ومالكي الإنتاج(مالكي الأراضي).

إن عمليات إعادة الإنتاج فيه تتم على أساس بسيط، أي تكرر نفسها من فترة لأخرى بأدوات إنتاجية بدائية غير متطورة لعدم وجود تراكم صافي. صحيح أن القطاع ينتج فائضا اقتصاديا يتم تسويقه بالداخل، لكن استخدام هذا الفائض يوجه إلى إشباع الطلب الاستهلاكي، وبالذات الأرض وأدوات الإنتاج. بيد أنه كانت قدرة أنماط الإنتاج السابقة على الرأسمالية لإعالة السكان هي قدرة محدودة لشروط نمو الفائض الاقتصادي وطرق استخدامه، فإن النمو السكاني الذي سيحدث تحت تأثير استخدام منجزات التقدم الطبي، فينخفض معدل الوفيات في الوقت الذي يبقي فيه معدل المواليد ثابتا، يصطدم مع ركود هذا القطاع. ولسوف تصطدم عمليات تحديث هذا القطاع وزيادة إنتاجيته بظروف وعلاقات الملكية والتوزيع، ولا يجد مالكو الأرض أي حافز لهم لاستصلاح المزيد من الأراضي حتى لا يتجه حجم الربح للانخفاض، هناك تظهر المشكلة السكانية، وتعبر عن نفسها في الضغط السكاني على الأراضي والتنافس على استخدامها وزيادة الربح الزراعي، وفي الضغط على فرص العمل وعلى الغذاء والخدمات، فتظهر مشكلات البطالة المقنعة، ويتدهور مستوى الإنتاجية، وتتزايد الهجرة من الريف إلى الحضر.

وقد حرصت الإدارة الاستعمارية على إبقاء هذا القطاع في حالة تخلف مستمر، لأنه سيكون هو المصدر الرئيسي الذي يمد المزارع الرأسمالية الأجنبية والمناجم والصناعات الإستراتيجية بالقوة العاملة ذات الأجر الرخيص.

3-3 تشكيلة القطاع الرأسمالية المحلية.

إن هذه التشكيلة المتمثلة في الصناعات المحلية التي تملكها وتديرها البرجوازية، فقد تعرض هذا القطاع شأنه في ذلك شأن قطاع الصناعات الحرفية والمنزلية لمنافسة مدمرة من قبل المنتجات المستوردة البديلة بعد أن فرض على هذه البلاد سياسة الباب المفتوح، وتزخر كتب التاريخ الاقتصادي والمؤلفات الحديثة في قضايا التخلف والتنمية بنماذج عديدة من حالات التحطيم التي تمت لهذا القطاع.

وبالإضافة إلى عاملي المنافسة الأجنبية المعاصرة فإن تدني مستويات الأجور للعمالة المحلية وقلة ما كانت تنفقه المشروعات الأجنبية داخل البلاد المتخلفة، لم يخلق الفرصة لوجود طلب فعال كاف لنشأة ونمو صناعة محلية ذات سوق داخلي ملائم.

ورغم أن زيادة درجة العلاقات النقدية البضاعية التي أدخلها المستعمر في هذه البلاد، بعد استحداث نظم الضرائب ودفع الأجور نقدا، وزيادة القروض الخارجية، وقد خلقت طلبا وسوقا محليا، إلا أن تواضع حجم هذا الطلب، واتجاهه نحو تلبية الغذاء والملابس البسيطة والحاجات المنزلية العادية التي يمكن تدبيرها بأسعار زهيدة من خلال الاستيراد، فقد إقامة ونمو مثل هذه لصناعات التحويلية.

كذلك فإن الطلب الترفي الذي ينبع من أصحاب الدخول المرتفعة المشتغلين بالقطاع الأجنبي أو من رجال الأعمال، لم يكن كافيا لإنشاء مشروعات إنتاجية كبرى يبقي إنتاجها بحاجة هذا الطلب، لا يكفي تشجيع قيام صناعة كمالية واسعة خاصة إذا نظرنا إلى طابع الأذواق السائدة، يجعل من السلع المستوردة وحدها علامة التفوق الاجتماعي أضف إلى ذلك أن بنية الهياكل القاعدية المحفزة للإنتاج الصناعي لم تتوافر إلا لخدمة القطاع الأجنبي الموجه للتصدير.

وهو أمر يضيف عرقلة أخرى لأي جهد تصنيعي، وأخيرا وليس ذلك أقل أهمية ، فإن البلاد الاستعمارية المسيطرة على هذه البلاد لم يكن في مصلحتها آنذاك إقامة أي تصنيع محلي حتى لا تضعف قدرة هذه البلاد على تصريف فائض المنتجات الصناعية المستوردة من العواصم الاستعمارية، ولهذا فقد حرصت الإدارة الاستعمارية على إصدار عدة قوانين وإجراءات تقاوم أي نشاط تصنيعي.

وبصفة عامة: إن كل هذه العوامل التي ذكرناها أعلاه، وربما غيرها ، لم تترك الفئات الاجتماعية المحلية الثرية أية فرصة للدخول إلى حلبة الصناعة ونتيجة لذلك فقد اقتصر النشاط الاستثماري لتلك الفئات على مجال الخدمات، التجارة الداخلية، الاستيراد وقد أدى ذلك إلى تشويه مسارات نمو الرأسمالية المحلية، وإلى تضخيم واضح في هذا القطاع، وحينما يعمل القطاع الأجنبي المنتج للتصدير على مستوى معين لكن التوسع والنمو يتزايد طلبه على القطاع الخدمات المحلية، ويتزايد الالتصاق بين هذين القطاعيين، وهنا تتحول هذه الفئات الاجتماعية الثرية المشتغلة بالتصدير إلى الرأسمالية كمبرادورية بيد أنه سيصبح من الممكن، في مرحلة تالية، وحسبما يسمح به ظروف التبعية للاقتصاديات الرأسمالية المسيطرة، إقامة بعض الصناعات المحلية التي تحل مكان الواردات، وبخاصة في سنوات الحرب العالمية الأولى وسنوات الكساد الكبير(1929م) في عدد لا بأس به من البلاد المتخلفة. وهكذا يتبين أنه خلال فترة الاستعمار، خضعت البلاد والمناطق التابعة والمسيطرة عليها، لعملية تكييف شديدة تتلاءم مع متطلبات نمو الاقتصاديات الرأسمالية المسيطرة ولحركة تراكم رأس المال فيها. وقد تم ذلك من خلال الاحتلال العسكري والسيطرة المباشرة (السياسية والإدارية) على مقدرات هذه البلاد والمناطق وهناك أصبح من الممكن عن طريق تصدير رؤوس

الأموال الأجنبية أن يتكيف الهيكل الاقتصادي والبنيان الاجتماعي طبقا لما تمليه حاجات العواصم الاستعمارية.

فينشأ قطاع ضخم لإنتاج وتصدير لمواد الخام والغذائية، ويتخلف القطاع الزراعي ويتضخم بسكانه، لأن هذا التخلف يصبح هو الشرط الضروري للاستفادة من الأيدي العاملة الرخيصة التي تعمل بالقطاع التصديري الأجنبي وتتحطم الصناعات المحلية لكي تتسع أسواق البلاد لتصريف فائض المنتجات السلعية القادمة من البلاد الرأسمالية، وينشأ قطاع هامشي كبير للخدمات، تزاول فيه الرأسمالية المحلية نشاطها، بذلك تكون حلقات الحصار والتبعية قد أحكمت حول أعناق هذه البلاد، وتفقد تماما اعتبارها على ذاتها، أما التشكيلة الاجتماعية المطلوبة للهيمنة على الاقتصاد المتخلف والتحكم في إدارته، فقد تمثلت في ائتلاف سياسي بين رجال الإقطاع وكذا التجار والمتعاملين مع رأس المال الأجنبي.

رابعا : الوقائع الاقتصادية في مرحلة الامبريالية

بعد انتهاء المرحلة العالمية الثانية التي جسدت الصراع بين القوى الاحتكارية في العالم تعاظمت حركة التحرر الوطني لتؤدي في النهاية إلى إنهيار النظام الاستعماري، فحصلت دول كثيرة على استقلالها السياسي وانفصلت عن النظام السياسي للاستعمار، الأمر الذي خلق حالة ذعر وقلق في مراكز المنظومة الرأسمالية، وذلك لعدة أسباب نذكر منها. كما إن انهيار هذا النظام قد جرد الدول الرأسمالية من الأدوات التقليدية التي استخدمها في الماضي في عمليات نهبها لثروات وموارد هذه الدول مثل الاحتلال العسكري، الإدارة

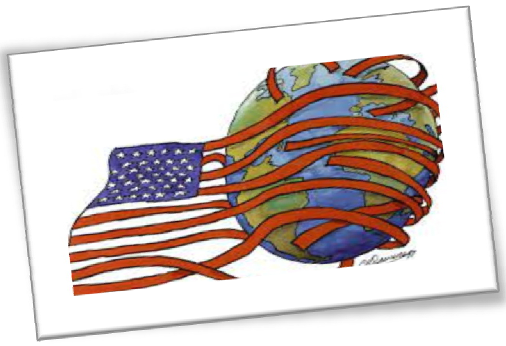

الاستعمارية المباشرة، نظم الامتيازات، العقود التجارية والاستثمارية...الخ.

النجاح الكبير الذي حققه نموذج النمو الاشتراكي في غضون فترة قصيرة، أصبح مصدر إلهام وجذب لعدد كبير من قادة التحرر الوطني في الدول المستقلة حديثا، وهذا أمر كان يزعج الدول الرأسمالية.

إن عدد كبير من قادة حركة التحرر الوطني في البلدان المستقلة قد أدركوا أن الخروج من التخلف الذي فرض على هذه البلدان مرحلة الاستعمار سوف يرتبط بتحقيق الاستقلال الاقتصادي، وتعبئة الموارد الممكنة لصالح بناء التنمية، وكل ذلك لابد أن يصطدم مع أشكال السيطرة الاقتصادية الأجنبية ومع علاقات الهيمنة والتبادل اللامتكافئ مع السوق الرأسمالي العالمي.

تعاظمت أهمية البلدان المستقلة حديثا بالنسبة للمراكز الرأسمالية، وخاصة فيما يتعلق بتزويدها بالمواد الخام والمعادن والنفط إضافة إلى ذلك ما كانت تمثله من أهمية خاصة في مجال تصدير رؤوس الأموال والتصريف السلعي. لكن هذه الأسباب التي ذكرناها أعلاه أظهرت الحاجة إلى خلق أساليب جديدة لتطوير البلاد المتخلفة وتكييفها في ضوء المعطيات الجديدة التي طرأت على خريطة العالم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

لقد أدركت الرأسمالية العالمية التي تولت قيادتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، أدركت أن إعادة إنتاج علاقات السيطرة للبلاد المتخلفة سوف يتطلب أشكالا جديدة تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المختلفة التي طرأت على علاقات القوى النسبية الفاعلة في العالم، وكان الوصول إلى هذه الأشكال هو أهم ما عبرت عنه مرحلة الامبريالية الجديدة وتتمثل في الآتي:

- محاربة حركة التحرر الوطني وتجريدها من مضمونها الاجتماعي وإعاقة اتجاهاتها نحو بناء تنمية اقتصادية مستقلة وذلك بهدف الإبقاء عليها في إطار النظام الرأسمالي العالمي ضمن موقعها القديم.
- استخدام سلاح المعونة الاقتصادية والقروض والتسهيلات الائتمانية وذلك بقصد صرف أنظار هذه الدول عن مهمة تعبئة الفائض الاقتصادي الممكن وما كان يتطلبه ذلك من تغييرات اجتماعية وسياسية.
- المعونات العسكرية التي قدمت لكثير من الأنظمة الرجعية لحماية وتأمين الأمن الداخلي لهذه النظم وقمع أي حركات ثورية بالداخل ودمجها ضمن الإستراتيجية العسكرية للرأسمالية العالمية من خلال إقامة القواعد العسكرية.
- السيطرة على اتجاهات التنمية في تلك الدول وذلك عن طريق المؤسسات المالية الدولية وذلك بفرض سياسة الباب المفتوح عليها، حتى تصبح مجالا ممكنا أمام الصادرات الصناعية من البلاد الرأسمالية والاستثمارات الأجنبية الخاصة، ومن ثم ينبوعا غنيا للحصول على الأرباح الفاحشة وللنفاذ إلى المواد الخام الهامة.
- خلق روابط متينة مع بعض الفئات الاجتماعية ورجال الحكم والعسكريين حتى يمكن الاعتماد عليهم في طريقة اتخاذ القرارات الهامة والمحافظة على الوضع القائم، وهذه كلها عوامل تنبع من طبيعة المرحلة السائدة آنذاك، والتي تميزت بالحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، ومحاولة كل طرف منهما توسيع مناطقه ونفوذه السياسي والاقتصادي.

أما فيما يتعلق ببعض الدول المتخلفة الحديثة الاستقلال، التي اختارت طريقا مستقلا للنمو، وهو الطريق الذي عرف في أدبيات التنمية المعاصرة بمصطلح (طريق النمو اللارأسمالي)، فان سياسة الاستعمار الجديد اتجاه هذه الدول المتمردة لإخضاعها لعمليات التكييف والتطويع قد تميزت بتعدد الوسائل والطابع العدواني.

وقد توصلت بعض الدول إلى حلول قومية أزعجت إلى حد بعيد مراكز السيطرة الاستعمارية والاقتصاد الرأسمالي العالمي.

و من أمثلة ذلك حل مشكلة رؤوس الأموال فقد تبين لقادة هذه الدول أن حل هذه المشكلة هو أمر ممكن من خلال تأميم الاستثمارات الأجنبية، وتأميم الملكيات الكبيرة الإقطاعية والكومبرادورية، وتخفيض استهلاك الطبقات الغنية، وترشيد استخدام موارد النقل الأجنبي وإحلال التخطيط محل ميكانيزم السوق في توزيع وتخصيص الموارد.

وخلال فترة الصعود الذي عاشته إرهاصات نموذج النمو اللارأسمالي لم تيأس الامبريالية في إخضاع وتكييف الدول التي اختارت هذا النموذج، واستخدمت في ذلك شتى الأساليب المعقدة مستثمرة في تلك التناقضات التي فجرها الاختيار الاجتماعي والسياسي لطريق النمو المستقل، والتي عجزت الأنظمة السائدة في تلك الدول أن تجد حلولا ناجحة لها تؤمن استمرار المسيرة.

ويمكن تقييم الأساليب التي استخدمتها الامبريالية في تحطيم هذا النموذج، ثم تكييفه فيما بعد، إلى نوعين أساسيين:

- **النوع الأول:** هو العدوان الاقتصادي وتمثل هذا في صور شتى، مثل فرض الحصار الاقتصادي، والتجاري والمالي والتكنولوجي، التأثير في الأسعار العالمية لصادرات الدولة والطلب عليها سحب الخبراء الأجانب من المشروعات المؤممة، منع القروض والتسهيلات الإنمائية عن الدول.
- **النوع الثاني:** عندما لا تفلح الإجراءات السابقة فإن العدوان العسكري أو استحداث الانقلابات والمؤامرات الداخلية تصبح أمرا واردا(الأمثلة على ذلك عديدة نذكر منها سالفدور ألليندي في تشيلي)